مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

# كيف تتحكم واشنطن في إيرادات النفط العراقية

الكاتب: يوسف صبا وأحمد رشيد

المصدر: وكالة "رويترز" باللغه الإنجليزية / نُشر بتاريخ 23 كانون الثاني 2026

## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

**حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة**

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

# كيف تتحكم واشنطن في إيرادات النفط العراقية

الكاتب: يوسف صبا وأحمد رشيد

المصدر: وكالة "رويترز" باللغه الإنجليزية / نُشر بتاريخ 23 كانون الثاني 2026[1].

منذ غزو العراق عام 2003، تتحكم الولايات المتحدة بشكل فعّال في عائدات النفط العراقية التي تُدفع بالدولار. هذه السيطرة تُعطي واشنطن نفوذاً كبيراً على شؤون بغداد، وتؤثر بشكل ملحوظ في الديناميات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات مع إيران.

## كيف تتحكم الولايات المتحدة في عائدات النفط العراقية؟

تستمد السيطرة الأمريكية على عائدات النفط العراقية من إدارتها لدخل النفط عبر بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. بعد غزو العراق عام 2003، أنشأت السلطة المؤقتة للتحالف (CPA)، التي قادتها الولايات المتحدة، صندوق التنمية العراقي (DFI). تم تصميم هذا الصندوق لجمع عائدات النفط العراقية واستخدامها في إعادة إعمار وتنمية البلاد، بالإضافة إلى حماية هذه العائدات من الدعاوى والمطالبات المرتبطة بنظام صدام حسين.

في ذلك الوقت وقّع الرئيس جورج دبليو بوش أمراً تنفيذياً، تم تجديده من قبل كل رئيس لاحق، لتنظيم هذا الترتيب. في النهاية، أصبح صندوق التنمية العراقي حساباً للبنك المركزي العراقي في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وما زال الوضع كما هو حتى اليوم.

[1] How the U.S. controls Iraq's oil revenues. https://www.reuters.com/business/energy/how-us-controls-iraqs-oil-revenues-2026-01-23/

**ما النفوذ الذي يمنحه هذا النهج للولايات المتحدة على العراق؟**

النفط هو أهم مصدر دخل للعراق، حيث يمثل حوالي 90٪ من ميزانية الدولة. وهذا يمنح واشنطن تأثيراً كبيراً على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. وعندما طلبت الحكومة العراقية من القوات الأمريكية مغادرة البلاد في عام 2020، أفادت التقارير أن واشنطن هددت بقطع وصول العراق إلى أموال الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مما أدّى في النهاية إلى تراجع بغداد. وبينما اكتسبت الحكومة العراقية سيطرة أكبر على شؤونها المالية منذ السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي، فإن العلاقة المستمرة تبرز التأثير الدائم للولايات المتحدة على المشهد الاقتصادي العراقي، حتى مع سعي البلاد إلى تأكيد سيادتها واستقلالها.

**لماذا استمر هذا النهج لفترة طويلة؟**

قال مسؤولون من الحكومة العراقية، طالبين عدم الكشف عن هويتهم، إن هذا النهج ساعد في تعزيز الاستقرار المالي للعراق وحماية أموال الدولة. فهو يوفر الثقة الدولية في إدارة عائدات النفط، ويسهّل الوصول السلس إلى الدولار الأمريكي اللازم للتجارة والواردات، كما يحمي الإيرادات من المطالبات الخارجية والصدمات المالية، مثل مطالبات الدائنين والدعاوى القضائية.

كما يدعم هذا الترتيب استقرار سعر الصرف ويعزز الثقة في الاقتصاد العراقي، ويعمل على تقوية المؤسسات المالية المحلية وتعزيز السيادة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح للحكومة العراقية بالتعامل مع بعض الجهات، بما في ذلك الجماعات الموالية لإيران، التي تسعى لتقليل القيود على الوصول إلى الدولار. وفي العام

الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بنوك عراقية وبعض الأفراد الذين اتهمتهم بغسيل الأموال لصالح إيران.

**كيف أثر هذا النهج على العراق؟**

أدت القيود الصارمة على توريد الدولار الأمريكي إلى العراق إلى ظهور سوق موازية وغير رسمية للدولار، مما خلق فارقاً في الأسعار بين سعر الصرف الرسمي الذي حدده البنك المركزي والسعر في السوق السوداء. يُعتبر هذا الفارق في السعر بمثابة علاوة مخاطرة للتعامل خارج النظام الرسمي.

منذ أن تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ولايته الثانية، اتّبع سياسة الضغط القصوى ضد إيران، وغالباً ما وجد العراق نفسه في مركز النزاع، حيث استخدمته طهران كـ"رئة اقتصادية" حيوية.

**ما هو الوضع الحالي لإدارة عائدات النفط العراقية؟**

حالياً عائدات النفط العراقية تحت وصاية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. سابقاً، استخدم البنك المركزي العراقي المزادات بالدولار، والمعروفة رسمياً باسم "نافذة العملات الأجنبية"، كآلية رئيسية لتوفير الدولارات.

كان بإمكان البنوك الخاصة ومكاتب الصرافة تقديم عروض يومية لشراء الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي. ومع ذلك، أنهى العراق رسمياً نظام المزاد في بداية عام 2025، نتيجةً لضغوط قوية من الولايات المتحدة، وذلك كجزء من حملة واسعة لمكافحة تحويل الدولارات إلى كيانات خاضعة للعقوبات، خاصةً إيران.

***